SNPSP

Syndicat National des Praticiens de Santé Publique

النقـــابة الوطنيـة لممـارسي الصحـة العموميـة

Siège : 19 Bvd Victor Hugo. Alger
Web : www.snpspdz.hautetfort.com

Agrément N° 37 RE du 15 mai 1991
eMail : snpsp_sg@hotmail.fr

رئيس النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية

إلى السيد

معالي الوزير الأول عبد المالك سلال

سيدي معالي الوزير الأول ،

يشرفني أن أرفع إلى معاليكم هذه الرسالة محاولة منا توضيح أسباب الخلاف الحاصل بين وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات والنقابة الوطنية للممارسين في الصحة العمومية و المتمثل في عدم تطبيق بنود الاتفاق الموقع بين الطرفين من خلال جلسة الصلح المنعقدة منذ أكثر من سنة.

سيدي معالي الوزير الأول،

إن الاستنتاج الذي خلصت إليه النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية من الموقف السلبي ورد الفعل القمعي الذي تسلكه وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات في إدارة نزاع عمل جماعي،يدل على أن إجتماعات العمل القليلة بين الوزارة الوصية و الشريك الاجتماعي، غاب عنها عنصر الجدية فصارت عبارة عن حوار واجهة و لقاءات شكلية أبقت على الأوضاع الاجتماعية المهنية للممارسين الطبيين تراوح مكانها رغم تناول سبل التكفل بها منذ سنوات.

ففي حين يتم الاعتراف بمشروعية المطالب و شرعية إضراب ممارسي الصحة رسميا من قبل الوزارة من خلال دعوة الشريك الاجتماعي لجلسة صلح في 12 أبريل 2016 طبقا للمادة 45 من القانون 90-02 المؤرخ في 06 فبراير1990 ،يأتي تصريح السيد وزير الصحة للصحافة بأن الإضراب "غير شرعي" وأن النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية لم تودع "أي إشعار بالإضراب".

إن الازدواجية في الخطاب بهذه الطريقة المتعارضة والثابتة منتهجة من طرف مسؤولين في وزارة الصحة منذ سنوات تفسر غياب إرادة حقيقية للحوار ونية حسنة في إحترام الآجال المتفق عليها لتنفيذ إلتزامات رسمية مدونة في محاضرإجتماع و تعهد بتنفيذها عدة وزراء تناوبوا على تسيير أمور القطاع منذ سنوات.

النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية
المكتب الوطني
الرئيس / Le Président
Le Bureau National
Syndicat National des Praticiens de Santé Publique

سيدي معالي الوزير الأول،

كيف للسيد وزير الصحة أن يتنكر لموقف ممارسي الصحة العمومية المسؤول بتجميد كل أشكال الاحتجاج غداة تنصيبه على رأس الوزارة في سبتمبر 2013 و المهلة التي منحها بكثير من الثقة الشريك الاجتماعي إلى الإدارة المركزية لتسوية نهائية للقضايا المعلقة منذ 2011.

لا يستطيع أيضا أن يتجاهل المراسلات التي أودعها على مستواه المكتب الوطني للنقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية ، ولا سيما مراسلة يوم 13 أفريل 2016 المنصرم، المنددة بالتأخر المسجل في التكفل بالمطالب الاجتماعية والمهنية، والتي ناشدنا فيها تدخله الشخصي على مستوى قطاعات ومؤسسات معنية بتسوية بعض الملفات المترابطة كالمديرية العامة للوظيف العمومي، ووزارتا المالية والتعليم العالي، و مصالح الوزارة الأولى .....

وقد اطلع السيد وزير الصحة، خلال المقابلة التي خصها يوم 24 فبراير 2016 لممثلي النقابة، على حالة الانسداد في تكريس بنود الاتفاق الذي وقع في جلسة الصلح بين وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات و النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية في 04 ماي 2015 و هي ؛

1- تمكين الشريك الاجتماعي من الحق في إعادة النظر في القانون الخاص لممارسي الصحة العمومية المجمد كمشروع متفق عليه منذ 2011.

2- الاحتفاظ بفارق بالأقدمية **<u>دون أثر رجعي مالي</u>** للممارسين الذين انتقلوا إلى الرتبة الثانية عن طريق مسابقات الترقية المهنية الأخيرة احتراما لتعليمتكم السامية رقم 968 المؤرخة في 16 سبتمبر 2014 واللتي لم تنفذ

3- تصفية ملف ازدواجية شهادات طب الأسنان و الصيدلة مع تصنيف هاتين الشهادتين (دكتورا في طب الأسنان وفي الصيدلة) على سلم الأجور للوظيفة العمومية.

4- تسوية الوضعية المالية الناتجة عن تطبيق نتائج مسابقات الترقية بأثرها الرجعي بداية من شهر أوت 2015، تاريخ الإعلان الرسمي و النهائي عن النتائج,

سيدي معالي الوزير الأول،

إن السيد وزير الصحة و المسؤول الأول على القطاع ، لا يمكنه أن يتغافل، إلى أجل غير مسمى، عن حالات التضييق على ممارسة النشاط النقابي وإجراءات القمع الإداري الذي يطال مندوبي النقابة في كل من تيزي وزو ، أم البواقي ، باتنة ، وهران، غليزان ، سعيدة ، الجزائر، البويرة ، ... في تناقض تام مع روح تعليمات الوزارة الداعية إلى مبدأ الحوار و التواصل مع الشركاء الاجتماعيين.

إن النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية تأخذ بعين الاعتبار ، أيضا ، عدم وجود منهجية واضحة المعالم وإجراءات عملية سبق وأن وعد بها وزير الصحة لضمان حماية الممارسين الطبيين وكذا العاملين في القطاع الذين يقعون يوميا ضحايا لظاهرة العنف المتفشي في المرافق الصحية و خاصة بمصالح الاستعجالات في جميع أنحاء التراب الوطني.

سيدي معالي الوزير الأول،

إن السيد وزير الصحة قرر التفاعل و بكثير من التجاهل مع إشعارنا بالإضراب (المودع من قبل النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية يوم 10 أبريل 2016) واختار التصريح عشية الاحتفال باليوم العالمي للشغل بإصدار أحكام مسبقة تطعن في شرعية الحركة الاحتجاجية ولائحة مطالبنا ، مستعملا خطابا مستفزا للشريك الاجتماعي و مهددا للأطباء المضربين، مما أدى إلى وقوع أحداث خطيرة لم تكن لها سابقة شابت التجمع السلمي بمستشفى مصطفى باشا الجامعي يوم 04 مايو 2016 ،بسبب السلوك الاستفزازي و الطائش لمدير المستشفى ، سلوك متهور لا يشرف مقام أكبر مستشفى جامعي بالجزائر.

إن النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية تعبر بأسف عن خيبة أمل منخرطيها أمام مثل هذه التصريحات و هذه التصرفات التي تستهدف أساسا كسر الإضراب بوسائل الابتزاز والتهديد بدل الإجتهاد و الإهتمام بمعالجة أسباب الأزمة. كما تدين أيضا جميع العقوبات التعسفية التي تمليها الإدارة المركزية على مدراء المؤسسات الصحية لمعاقبة المنخرطين والنقابيين عن طريق الخصم من الأجور، الإعذارات ، التضييق على المندوبين النقابيين وحظر إلصاق منشورات الإضراب و أمور أخرى.

سيدي معالي الوزير الأول،

إن الممارسين في الصحة العمومية ينتظرون منكم تدخلكم السامي لإيجاد حل عادل و مرضي لملفاتهم العالقة من جهة و إعادة اعتبارهم من جهة أخرى،ويؤكدون لكم حرص نقابتهم المتواصل على الحوار في إطار الحق المضمون بقوانين الجمهورية وإستعدادهم الدائم لرفع تحدي النهوض بالقطاع إصلاحا و تحسينا للخدمات الطبية,

و في انتظار رد معاليكم ، أرجو أن تتقبلوا منا سيدي عبارات التحية و موفور التقدير لشخصكم الكريم.

الجزائر في 10 ماي 2016

النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية
المكتب الوطني
Le Président / الرئيس
Le Bureau National
Syndicat National des Praticiens de Santé Publique

Dr. Lyes MERABET

ملاحظة : تجدون سيدي ملف مرفق يمحص في موضوع هذه الرسالة